استرتيجيات تحقيق الاعتدال لبناء السلام في دول ما بعد الصراعات العرقية (الحالة العراقية دراسة حالة)

Strategies to achieve moderation to build peace in post-ethnic conflict countries (The Iraqi case is a case study)

أ.د. ثائر شاكر محمود
مركز الدراسات الاستراتيجية

م.د. معتز اسماعيل خلف
مركز الدراسات الاستراتيجية

Prof.Dr.Thaer Shaker Mahood

Dr. Moataz Ismail Khalaf
moataz.ismail1983@uoanbar.edu.iq

الملخص:

يتميز العراق بتعددية اجتماعية تقوم على أسس عرقية وطائفية ومذهبية وقومية، وهذه التعددية تعاني من الاحتقان الهوياتي، ومأزومية هذه التعددية تميزه عن كثير من دول العالم التي تدير تعدادياتها المجتمعية ادارة سلمية، مثل سويسرا والهند وماليزيا والولايات المتحدة الامريكية وغيرها من الدول التي نجحت في ذلك وحافظت على أمن مجتمعاتها من الانحدار للعنف. يعاني العراق من اشكالية كبيرة ألا وهي العنف الطائفي والاثني الذي ينبع بالأساس من الواقع، هذا العنف جعلنا كعراقيين ننشد بناء سلام يحقق مبدأ التعايش لكل العراقيين بغض النظر عن هوياتهم الفرعية، هذا السلام اصبح قيمة ضرورية في ظل نتاجات التطرف وكراهية الاخر وتكفيره، والتي اجتاحت العراق بعد ٢٠٠٣. والبحث عن استراتيجيات كفيلة بتحقيق مبدأ الاعتدال على وفق مبادئ التسامح والحوار وقبول المختلف وصولاً لبناء السلام المستدام، يعد أهم التساؤلات التي يسعى البحث للإجابة عنها. واستخدمنا للوصول الى اجابات شافية لتساؤلات البحث منهج التحليل النظمي. وقسمنا البحث الى ثلاث مباحث فضلاً عن مقدمة وخاتمة. وأهم ما توصل اليه البحث هو ضرورة العمل على تهيئة بيئة اجتماعية تتقبل ثقافة السلام وتتعايش مع المختلف دينياً أو مذهبياً أو قومياً، والسعي الى رسم سياسات للعمل تقوم بها مؤسسات الدولة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني ذات الهدف المشترك في تحقق التعايش السلمي في الدولة العراقية.

الكلمات المفتاحية: (العراق، التعايش السلمي، بناء السلام، الاقليات، الارهاب، العنف).

Summary:

Iraq is characterized by social pluralism based on ethnic, sectarian, sectarian and national foundations, and this pluralism suffers from identity tension, and the dilemma of this pluralism distinguishes it from many countries of the world that manage their community pluralism peacefully, such as Switzerland, India, Malaysia, the United States of America and other countries that have succeeded in this and maintained on the security of their societies from regression to violence. Iraq suffers from a great problem, which is sectarian and ethnic violence, which stems mainly from reality. This violence made us, as Iraqis, aspire to build peace that achieves the principle of coexistence for all Iraqis, regardless of their sub-identities. after 2003. And the search for strategies capable of achieving the principle of moderation in accordance with the principles of tolerance, dialogue and acceptance of the different in order to build sustainable peace, is the most important question that the research seeks to answer.

We used the systemic analysis method to reach satisfactory answers to the research questions. We divided the research into three sections, in addition to an introduction and a conclusion. The most important finding of the research is the need to work on creating a social environment that accepts a culture of peace and coexist with the different religious, sectarian or

national ones, and seeking to formulate policies for action carried out by state institutions in cooperation with civil society organizations with a common goal in achieving peaceful coexistence in the Iraqi state.

keywords:(Iraq, peaceful coexistence, peace building, minorities, terrorism, violence).

المقدمة:

يعاني المجتمع العراقي من تعددية اجتماعية مفرطة ومأزومة تقوم على أسس عرقية وطائفية ومذهبية وقومية، ومأزومية هذه التعددية تميزه عن كثير من دول العالم التي تتعايش فيها التعددية المجتمعية بسلام، مثل سويسرا والهند وماليزيا والولايات المتحدة الامريكية وغيرها من الدول التي نجحت في ادارة التنوع المجتمعي وحافظت على أمن مجتمعاتها من الانحدار للعنف الطائفي. في الحالة العراقية هناك قدر كبير من التناقضات متراكمة تاريخياً يعمل على اعاقة فرص بناء السلام في المجتمع، هذا الواقع المجتمعي الذي يسوده خطاب الكراهية ضد الاخر المختلف لا يعني استحالة بناء سلام وتعايش بين المكونات المجتمعية، فالمستقبل يمكن التحكم فيه من خلال معطيات يمكن أن تنتج تعايشاً وسلاماً حقيقياً بين مكونات المجتمع إن احسن ادارتها من قبل صانع القرار السياسي العراقي.

ان تحقيق الاعتدال لبناء سلام مستدام في العراق لم يعد مجرد قضية اجتماعية ومبدأ سياسي بل اصبح ضرورة ملحة بالنسبة للمجتمع العراقي الذي عانى الكثير من ازمات العنف الطائفي والاثني التي تنبع بالأساس من الواقع، هذا السلام المنشود بالنسبة لنا كعراقيين اصبح قيمة ضرورية في ظل نتاجات التطرف وكراهية الاخر وتكفيره، والتي اجتاحت العراق بعد ٢٠٠٣، فموجات القتل الممنهج والتهجير وموجات النزوح الكبيرة كلها فرضت علينا أن نبحث في موضوعة الاعتدال وصولاً لتحقيق مبدأ التعايش لبناء سلام ايجابي مفقود منذ فترات طويلة في دول خرجت من موجات عنف طائفي كانت نتيجة لخطاب الكراهية الدينية أو العرقية أو المذهبية، والبحث عن استراتيجيات كفيلة بتحقيق مبدأ الاعتدال على وفق مبادئ التسامح والحوار وقبول المختلف، فالأصل في الحياة الانسانية هو التواصل والتعايش بين الجماعات المختلفة، من خلال المشترك العام، والتي تفعل التعايش بين مكونات المجتمع وفق قاعدة الاحترام المتبادل. واكثر ما يحرك دورة العنف في العراق خاصة بعد التغيير في عام ٢٠٠٣، هو خطاب الكراهية والذي كان سمة واضحة على المستوى السياسي والاجتماعي، بين كتل سياسية مأزومة بالخلافات على المناصب أكثر مما هي مشغولة بخلق فرص للسلام المنشود بين مكونات المجتمع العراقي والعمل على بناء مجتمع سياسي يسهم في تكوين هوية وطنية لكل العراقيين بغض

النظر عن انتماءاتهم الاولية، وتحقيق التنمية التي توفر الحياة الكريمة لكل العراقيين، لكن الذي حصل عكس ذلك بكثير فالنخب السياسية وضفت الخطاب السياسي والطائفي وتأجيج الهويات الفرعية ضد بعضها بشكل أدى إلى انفلات صارخ وحاد للانتماءات الفرعية، والتي استخدمت أدوات العنف، وأدى كل ذلك إلى عسكرة الطوائف لحماية نفسها من الطوائف الاخرى في ظل غياب سلطة الدولة وضعفها عن أداء واجباتها اتجاه المجتمع. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا البحث في مداخله النظرية ما هو بناء السلام؟ وما العوامل والمتغيرات التي تحرك خطاب الكراهية ضد الاخر المختلف إثنياً أو طائفياً؟ وماهي استراتيجيات تحقيق الاعتدال في دول ما بعد الصراعات ومنها الحالة العراقية؟

إن الاجابة عن هذه الاسئلة تقودنا للإفصاح عن أن الاعتدال في العراق ممكن التحقيق في كل زمان ومكان إن أحسن صانع القرار السياسي إدارته للتنوع المجتمعي وكبت اصوات الكراهية داخل منظومة مؤسساته السياسية والدينية، وإذا صدقت النوايا من قبل قادة النخب السياسية الممثلة للمكونات المجتمعية العراقية، وتم توافقها على آليات معينة تفضي لسلام مستدام، وهي كما يقول الاستاذ الدكتور عبدالسلام بغدادي: "هي لا ريب دروب ضيقة حرجة لكنها تفضي في النهاية -إذا ما تحلت أطرافها بالصبر والأمل- إلى فسيح من الأرض يتسع للجميع مهما تنوعت الأطياف والألوان. لأن أرض الوطن، لابد أن تحتضن جميع أبناءها شأنها شأن الأم الرؤوم التي لا تفرق بين أحد من هؤلاء الأبناء مهما تعددت مشاربهم وأختلفت منطلقاتهم، فحضن (الأم-الوطن) يتسع للجميع". وإستناداً لكل ما تقدم قسمنا خطة البحث إلى ثلاثة مباحث تتخللها مطالب ستعالج اشكالية تحقيق الاعتدال في المجتمع العراقي، لتحقيق السلام في فسيفساء التنوع المجتمعي العراقي، فضلاً عن مقدمة وخاتمة.

I. المبحث الاول
ماهية بناء السلام والاعتدال

I. أ. المطلب الاول
تعريف بناء السلام

يعني بناء السلام اصطلاحاً الصلة بين المجتمعات والتي تتجسد في صورة تعاون واتصالات في المناحي كافة: الدبلوماسية والثقافية، والاقتصادية والاجتماعية، وعندما ينتقل مجتمع معين من حالة النزاع والصراع إلى حالة السلام، يستوجب بناء كافة نواحي التعاون لدفع الامور بإتجاه الفهم المتبادل بأحسن الصور، والعمل من اجل اكمال مسيرة اعادة بناء المنطقة التي كانت غارقة في النزاعات.[١] فبناء السلام عمليات طويلة الأمد، تتمثل ببناء مجتمعات وجماعات سلمية تؤمن بالاستقرار

(١) اوري سفير، السلام اولاً تحديث مسارات السلام، ترجمة: بدر عقيلي، (عمان: دار الجليل للنشر، ٢٠٠٧)، ص٩٧.

وتسعى له، ويتطلب هذا الهدف الإنطلاق من أساسيات عدل ومصالحة وطنية تشمل كل مكونات المجتمع. ويعد بناء السلام مصطلح شامل يتضمن وينشئ ويدعم مروحة كاملة من العمليات والمقاربات والمراحل اللازمة لتحويل الصراع نحو علاقات أكثر استدامة وسلمية، ومن ثم يشمل المصطلح مجموعة من الفعاليات والوظائف التي تتقدم مرحلة عقد اتفاق السلام الرسمي وتتبعها، بكلمة اخرى، فإن السلام ليس مجرد مرحلة زمنية أو شرطاً محدداً، فهو مركب اجتماعي حيوي يتطلب القيام ببناء يشمل الاستثمار والمواد والتصميم وتنسيق العمل ووضع الأسس وإنهاء العمل التفصيلي ومن ثم الصيانة المستمرة.(١)

I. ب. المطلب الثاني

تعريف الاعتدال

لا يوجد اتفاق على تعريف واحد للاعتدال بين الباحثين والمفكرين، فكل واحد منهم انطلق من بيئة ومدرسة فكرية محددة في تعريفه. والاعتدال مصطلح يعم ويشمل كل الاختصاصات ودراسات الاديان، غير أنه يشبه مصطلح "الوسطية" في الاسلام، والتي تعني في مفهوم الشريعة الاسلامية العدالة بين طرفين، فلا تجنح الى احدهما، بل تكون بينهما باتزان، قال الله سبحانه وتعالى في وصف أمة الرسول محمد ﷺ: "وكذلك جعلناكم امة وسطاً".(٢) صدق الله العظيم. أي عدلاً. وقال الطبري رحمه الله تعالى: الوسط في هذا الموضع هو الوسط الذي بمعنى الجزء الذي يكون بين الطرفين، وقال: وأرى ان الله سبحانه وتعالى انما وصفهم بانهم "وسط لتوسطهم في الدين فلا هم أهل غلو فيه، ولا هم أهل تقصير فيه، ولكنهم أهل توسط واعتدال فيه، فوصفهم الله بذلك، إذ كان احب الامور الى الله أوسطها".(٣)

أول آلية يغير من خلالها الاعتدال من حالة الصراع والعنف إلى حالة السلام هو العمل على تأسيس منهج علاقات متوازنة ومستقرة مع المحيط، فترسيخ ثقافة الاعتدال والتسامح في العلاقات المجتمعية، والعمل الجدي لخلق ثغرات في جدار الصراع والحوار مع باقي التيارات الفكرية والمجتمعية في مناطق النزاع، فان "التيار الوسطي يأبى بطبيعته منطق الوصاية والانغلاق واحادية التفكير". وينقل الباحث ميثاق مناحي العيساوي عن فهمي هويدي قوله: "ان الوسطية والاعتدال، ثقافة يمكن ان تشكل مرجعية اشمل واوفى".(٤)

---

(١) جون بول ليدرباخ، بناء السلام: مصالحة مستدامة في المجتمعات المنقسمة، (بغداد: جمعية الامل العراقية، ٢٠٢١)، ص٣٥-٣٦.

(٢) سورة البقرة، الاية (١٤٣).

(٣) محمد ولي الله عبدالرحمن الندوي، "معالم الوسطية ومقوماتها في الاسلام"، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة طنطا، العدد ٣٤ (٢٠١٩)، ص٢٤٢.

(٤) ميثاق مناحي العيساوي،"دور الاعتدال في الاستقرار السياسي: المشروع الحضاري الاسلامي الماليزي انموذجاً"، المؤتمر الوطني حول الاعتدال في الدين والسياسية، جامعة كربلاء، (٢٠١٧)، ص١٨٧-١٨٨.

II. المبحث الثاني
أسباب ودوافع خطاب الكراهية في المجتمع العراقي
II . أ. تسيس التنوع المجتمعي

إن الحقيقة التي لا اختلاف عليها هو أن العراق بلد متلون مجتمعياً بين الوان طيف متعددة، والأكثر منه أن الانتماءات القومية فيها تباينات دينية ومذهبية، مما يجعل الخريطة المجتمعية متباينة، الواقع ان كلاً من البعد المذهبي والقومي والعشائري في العراق قد سيس في بعض جوانيه، فلم يعد يأخذ بعداً خالصاً متعلقاً بكون الاختلاف مدعاة لقوة الدولة بقدر ما أصبح الاختلاف متغيراً متعلقاً بشرعية العمل السياسي وقبوله من قبل كل أو بعض العراقيين، بل وغاب الاجماع طالما تعلق بالبعد السياسي للاختلاف الاجتماعي بين العراقيين.(١)

فالتعددية والاختلاف الديني والقومي والمذهبي، وتسيس هذا الاختلاف من قبل النظم السياسية المتعاقبة على حكم العراق تعد سبب أساس وراء عدم بروز ثقافة وطنية عراقية شاملة، ولكن هذه الإشكالية برزت بشكل أكبر وأكثر تعقيداً واوسع مدى من السابق، وأصبحت سياسات الإحتلال الأمريكي بعد عام ٢٠٠٣، المهيئ لمناخ ملائم لنمو خطاب الكراهية والأحقاد والتوترات بين مختلف مكونات المجتمع العراقي. ومن المعروف ان العراق لا يزال في طور التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والمجتمع يستخرج ما في أحشائه من تناقضات وحساسيات وتطلعات، وقوى تقدم نفسها على المسرح، كي تعرف بنفسها أو تذكر من نسيها بأنها موجودة، ولا يهمها أن تنطق بإسم عصبية أو بخطاب سياسي أو ديني متطرف، بل المهم أن تحصل على حصتها من السلطة المستقبلية المعروضة سياسياً.(٢)

II. ب. قوى الارهاب والعنف الطائفي

إن الخطاب الطائفي في العراق بعد ٢٠٠٣ أدى الى عنف طائفي ضد الاخر المختلف دينياً أو مذهبياً، وأتخذ هذا العنف صوراً وأشكالاً مختلفة.(٣)

ونشأت البيئة الملائمة لتمدد التنظيمات الجهادية في العراق بعد ٢٠٠٣، مع سقوط النظام السياسي السابق وانحسار نفوذ الدولة العراقية وعدم تمكنها -في ظل دعوات مقاومة الاحتلال الامريكي- من القيام بمهامها، وفشلها في ادارة التنوع

---

(١) عامر هاشم عواد، الواقع السياسي وتداعياته على التخطيط الاستراتيجي للدولة العراقية، نشر في مؤتمر استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠١١)، ص٢٥-٢٦.

(٢) عبدالاله بلقزيز، "المشروع الممتنع: التفتيت في الغزوة الكونيالية للعراق"، مجلة المستقبل العربي، السنة السادسة والعشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٩١ (٢٠٠٣)، ص٥٤.

(٣) اسراء علاء الدين نوري، "النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣: الازمات السياسية والاجتماعية، في النظام السياسي العراقي: الواقع، الاصلاح، والمستقبل"، نشر في المؤتمر العلمي السنوي الرابع لـ (سكول) العلوم السياسية، جامعة السليمانية، ١٠-١١ نيسان (٢٠١٣)، ص٣٠٠.

المجتمعي العراقي، وحل الجيش العراقي، وتمدد النفوذ الخارجي، واعتماد النظام على الصيغة الطائفية لتقاسم السلطة، كل هذا وغيره أوجد حاضنة اجتماعية في المجتمع العراقي لنمو بذور العنف الطائفي والارهاب.

وظل عدم قبول الآخر المختلف هو المتحكم في خلق بنية مجتمعية تقتات على الطائفية والتي بدورها تتحكم في عدم الاستقرار السياسي والأمني منذ تأسيس الدولة العراقية حتى الآن، بغض النظر عن النظام السياسي، وأزداد عدم قبول الآخر المختلف خطورة بعد عام ٢٠٠٣، عاملاً على اعادة موجات العنف والارهاب والكراهية ليصبح هذا صورة يومية في حياة العراقيين في زمن الاحتلال وحتى بعد زواله، وزاد من موجات الارهاب والعنف الطائفي قصدية فتح الحدود على مصراعيها في اطار عمل الاحتلال الامريكي لإستدراج الجماعات الارهابية إلى الداخل العراقي لتصفيتهم، وهذا الامر عمل انتشار الخلايا الارهابية في مجتمعنا الذي أكتوى بنار الارهاب منذ التغيير إلى الآن أكثر من كل مجتمعات دول الجوار العراقي.

وأدى اجتياح تنظيم "داعش" الارهابي للأراضي العراقية الى زرع الفتنة وتأجيج الصراعات الطائفية والعرقية وساهم في قتل العديد من أبناء العراق سواء كانوا مدنيين أو من القوات الامنية(جيش، شرطة)، بالإضافة نزوح قسري بالألاف من العراقيين من مناطق سكناهم، لا ذنب لهم سوى انهم من هذه الطائفة او من تلك، ما أحدث تغييراً ديمغرافياً في بعض مناطق العراق، وبدلاً من أن يتجه المواطن العراقي الى الهوية الوطنية التجأ الى الهوية الطائفية والهوية العشائرية.

II. ج. سيادة خطاب الهويات الفرعية

إن خطاب الطوائف غير المعتدل قد يسهم في تحلل الانتماء الوطني وعرقلة الاندماج القومي، فوجود حزمة من الصور النمطية التي تمثل قوالب فكرية ثابتة تحفز سلوكاً معيناً تجاه المختلف دينياً، أو مذهبياً، أو عرقياً، وهذا يبدأ بالتمييز والنبذ الاجتماعي وصولاً الى الاقصاء الاجتماعي والسياسي، والنتيجة النهائية هي الابادة والتهجير، كما حصل بعد سيطرة تنظيم داعش الارهابي، وتبدوا خطورة مثل هذه الصور وخلق مسارها يجعل من استدامة دوامة العنف مقبول مجتمعياً، ومن الممكن ممارسته استناداً الى فتاوى شرعية وتقديس مجتمعي.(١)

وعلى الرغم من أن المجتمع العراقي يمتاز ببيئة جغرافية موحدة إلا انه يعاني من تركيبة مجتمعية تتحكم فيها الهويات الفرعية، وتعيش أزمة هوية حقيقية بسبب تركيز الخطابات السياسية على الثقافات الفرعية على حساب الثقافة الوطنية الجامعة، الأمر

(١) للاستزادة عن الصور النمطية المسؤولة عن استهداف الاخر المختلف دينيا: ينظر: سعد سلوم، حماية الاقليات الدينية والاثنية واللغوية في العراق، (جامعة الكوفة، كلية الاداب، ٢٠١٧)، ص١٥٢-١٥٣.

الذي حال دون ترصين مجتمع متوحد، بين مكوناته فجوات أستثمرت من قبل جماعات العنف الطائفي في إذكاء الطائفية وتبرير عملياتهم واجنداتهم المشبوهة.(١)

II. ح. تفشي ظاهرة التطرف ضد الاخر

من اهم التحديات التي تؤجج الصراعات والنزاعات وتزيد من حالة العنف الهوياتي وتشكل تحدياً جسيما أمام عملية بناء السلام في المجتمعات المتُعددة، هي انتشار ظاهرة خطاب التطرف ورفض الاخر بشكل مباشر أو غير مباشر وهو الأمر السائد في المجتمعات المتُعددة التي لم تعتاد ان تصبح في حالة التناسق المجتمعي بشكل منتظم، وهذا الأمر يكون أكثر تأثيراً في مرحلة ما بعد النزاع وفي اثناء عملية بناء السلام، وخاصة الخطابات التي تندرج تحت تأثير النص الديني المتشدد والمحفز على اتباع الوسائل العنفية لتحقيق أهداف المذهب الذي تتبناه الجهة التي أصدرت الخطاب. فضلاً عن الدين والمذهب، للقبيلة في توجيه الحراك السياسي لصنع الحياة السياسية، وتحقيق المصالح الخاصة بفئة معينة، وما يزيد من حدة خطاب الكراهية والمحرض للعنف، هو كثرة الفضائيات والانترنيت وأجهزة الهاتف النقال عندما يتم توظيفها لزيادة العنف الهوياتي. لذلك يجب تفعيل دور رجال الدين والقوى الاجتماعية المعتدلة لمواجهة خطابات الكراهية على أساس الانتماءات أو على اساس الهويات الدينية والاثنية والعقائدية، وأن يتوجه الخطاب لتعزيز التواصل الاجتماعي وتقبل الاختلاف الاجتماعي في المجتمعات المتُعددة، لتحقيق السلام والاستقرار السياسي في مجتمعات ما بعد النزاع.(٢)

II. خ. عدم المساواة وارتفاع نسب الفقر والبطالة

تعد أوجه عدم المساواة والفقر في كثير من الاحيان عنصرين مؤثرين في المعادلات الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية المعقدة التي تؤدي الى انتشار خطاب الكراهية المؤدي الى الصراع، ففي أغلب الأحيان تكون المكونات الاجتماعية المحرومة، ذات عدد قليل بالمقارنة ببقية المكونات الاجتماعية الكبرى، وتعيش التهميش بكافة صوره، وتعيش حالة الفقر المدقع. ومثال ذلك العراقيين من "أصول أفريقية"، ويمكن الاشارة أيضاً الى أن اجتياح تنظيم داعش للمحافظات الوسطى والشمالية (الانبار، صلاح الدين، نينوى)، هجّرَ الساكنين فيها، وزاد من حالة الفقر المرتفع أصلاً قبل دخول التنظيم الارهابي، هذا النزوح القسري ادى الى فقدانهم أموالهم وممتلكاتهم، وهو ما جعل وضعهم أكثر تعقيداً من الماضي.(٣) وأدى هذا الى

---

(١) خيري عبدالرزاق جاسم، "اشكالية الهوية الوطنية في العراق وسبل ترسيخها"، مجلة حمورابي، العدد ٣٠ (٢٠١٩): ص١٦٩.

(٢) زيد رافع سلطان، "بناء السلام في المجتمعات المتعددة: دراسة تحليلية لنماذج مختارة"، (ماجستير، جامعة النهرين، ٢٠١٩)، ص ١١٥-١١٦.

(٣) سعد سلوم، العنف ضد الاقليات في العراق: العوامل والمؤشرات، الفاعلون الاساسيون، بناء القدرات ونظام الانذار المبكر، (بغداد: مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية، بلا تاريخ)، ص٣٠.

عدم التحاق أغلب اطفال النازحين بالمدارس والكليات، لعدم قدرتهم على دفع مستحقات ومصاريف الدراسة، وهذا سيؤثر بشكل سلبي في اندماجهم بالمجتمع مستقبلاً.

لذا تعد مسالة الفقر من أكبر التحديات الاقتصادية التي تواجه المجتمعات المتُعددة، وتُعد عقبة اساسية في بناء السلام، فالدولة التي تمر بمرحلة عنف طائفي تعاني من أزمة اقتصادية، بسبب التكلفة المادية للنزاع، وفي أغلب الأحيان يصاحب هذه الأعمال تهديم للبنى التحتية والخدمية، كتدمير المستشفيات والطرق الرئيسة والمدارس بالإضافة إلى تدمير الكثير من الممتلكات الشخصية للأفراد قد تشمل المنازل والاسواق، ونتيجة لذلك ترتفع نسبة الفقر جراء هذه العوامل وتخلق حالة من التشرد الداخلي في الدولة. الأمر الذي يشكل خطراً على المجتمع والدولة معاً، وتعكيراً في الوقت ذاته لأمن الأفراد وسلامتهم الشخصية وكذلك أمنهم المجتمعي.[١]

وقد زادت هذه النسب للفقر في العراق لتتجاوز الـ (٣٠%)، في سنة ٢٠١٦.[٢] فضلاً عن ازدياد معدلات البطالة بسبب ارتفاع معدلات الفساد المالي والاداري، أضف الى ذلك ما احدثه جائحة كورونا بالاقتصاد على الصعيد الوطني والدولي، ويعد الأفراد الأكثر تضرراً هم الذين يعيشون تحت خط الفقر، بسبب سياسة الإغلاق والحجر الصحي، بالإضافة الى قلة التخصيصات المالية لعودة النازحين، وعدم قدرة الدولة على تعويض المتضررين من عمليات تحرير المدن من الارهاب، منذ تحرير محافظات الانبار والموصل وصلاح الدين من تنظيم داعش الارهابي الى الان لا تزال الكثير من حقوق المواطنين فيها معلقة ولم تصرف، وركزت الخطة الخمسية التي أطلقتها الحكومة على قضايا لا تحقق الاستقرار الاجتماعي والامني والسياسي فيها.

III. المبحث الثالث

استراتيجيات تحقيق الاعتدال لبناء السلام في المجتمع العراقي

III. أ. المطلب الاول

الاستراتيجيات السياسية

III. أ.١. تفعيل النظام الفيدرالي

إن تفعيل النظام الفيدرالي في العراق أساس مهم من أسس بناء السلام حيث لا نزاع على السلطة بين مكونات المجتمع، ولا مجال للإغتراب ما دام الكل يحكم نفسه بنفسه في هذا الكانتون أو الاقليم أو المقاطعة. ويعد اعتماد العراق بعد التغيير للنظام الفدرالي في الحكم وسيلة من أجل التأسيس الرصين للسلام المستدام بين مكوناته

(١) زيد رافع سلطان، مصدر سبق ذكره، ص١٢٤- ١٢٥.

(٢) رفاه عبدالعظيم عبد حسن، "السياسات العامة للأمن الوطني في مكافحة الإرهاب في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، (ماجستير، جامعة النهرين، ٢٠١٧)، ص١٢٣.

المتنابذة. وهو ما نصت عليه المادة الاولى من دستور جمهورية العراق الدائم حيث نصت المادة الاولى على أن "جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي".[١]

ولنجاح الفيدرالية في بناء السلام بين مكونات المجتمع العراقي يضع الدكتور (ليث عبد الحسن الزبيدي) مجموعة من الشروط بالنسبة للحالة العراقية، يمكن أن نذكرها بإختصار، هي:[٢]

١- أن تكون فيدرالية جغرافية- ادارية.

٢- أن يكون المركز أقوى من الاقاليم.

٣- أن يتوقف التدخل الخارجي بالشأن العراقي.

لذلك يعد النظام الفيدرالي من انجع الاستراتيجيات التي تعالج بها الدولة المتنوعة مجتمعياً اشكالية عدم الاستقرار السياسي والعنف الهوياتي، والشعور بالإغتراب، وهدف مكوناتها لتكوين كيانها الخاص بها، وهذه الاستراتيجية ستكون اساساً متيناً لبناء سلام مستدام، فلا صراع بين المكونات في ظل هذه الاستراتيجية ما دام كل مكون يحكم نفسه في كانتونه، أو اقليمه الخاص.

III. أ. ٢. الحكم الصالح كآلية لبناء السلام وضبط الصراع

يعد الحكم الصالح أو الرشيد من أهم استراتيجيات بناء السلام في مجتمعات ما بعد الصرعات، فيمكن أن يحقق السياسات العامة لإستدامة الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي، ومن أهم أليات الحكم الصالح لبناء السلام في العراق هي ضرورة الاستجابة العاجلة لمطالب المواطنين الذين طالهم الصراع، وخاصة في قضايا التعويضات وتلبية احتياجاتهم المادية والمعنوية، فضلاً عن ذلك ضرورة حصر السلاح بيد الدولة، وضبط الأمن وفرض سلطة القانون على النزاعات العشائرية التي أنهكت الشارع العراقي خاصة في ظل فوضى السلاح المتوسط والثقيل المستخدم فيها. ولابد من التركيز على البعد السياسي في الحكم الرشيد لتشخيص مواطن الخلل التي تعاني منها جميع القطاعات الرئيسة (الخدمية، والانتاجية، والطاقة)، إذ أن السياسات العامة في الدولة العراقية تعتمد على الحلول السطحية في معالجة المشكلات العامة، الأمر الذي أدى الى تراكمها، وتحولها إلى أزمات حادة، هنا يأتي دور القيادة الرشيدة في الاصلاح الاقتصادي سعياً الى الوصول الى التنمية الاقتصادية المستدامة، وليس الحلول الترقيعية الآنية، فالعلاقة ارتباطية ومباشرة بين الاصلاح الاقتصادي ووجود القيادة الرشيدة في الدولة، هنا يكون عمل القيادة هو

(١) المادة الاولى من دستور جمهورية العراق الدائم لعام ٢٠٠٥.

(٢) ليث عبد الحسن الزبيدي، الفيدرالية والنظام الفدرالي في العراق، (بغداد: مكتب الغفران للطباعة، ٢٠١٥)، ص١١٣-١٢٠.

تقويم الاداء التنفيذي للجهاز الاداري، من خلال تفعيل الاجهزة الرقابية للدولة، وصولاً الى ادراك عوامل النجاح، أو مواطن الاخفاق فيها، ثم يأتي دور القيادة الرشيدة في تصويب العمل وتقويم السياسات العامة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

III. أ. ٣. بناء الدولة المدنية

مما لا شك فيه أن بناء الدولة المدنية في العراق يظل الهدف الذي نسعى اليه لكونه يحقق العدالة ويمنع التمييز بين المواطنين العراقيين على اساس دينهم، أو مذهبهم، أو قوميتهم، وأثبتت حقائق التاريخ أن ما يجعل من الدولة المدنية دولة في خدمة الانسان هو تسييجها بالديمقراطية: ثقافة ومؤسسات وقوى حاملة لقيمها تؤمن بالتداول السلمي للسلطة، هذه الديمقراطية تثبت كل أن تحقيقها شرط لتقدم البشرية ووضع حقوق الانسان موضع التطبيق، وتشدد الدولة المدنية الديمقراطية على الاعتراف بالآخر وقبوله كما يقدم نفسه، والمشاركة معه، مع احتفاظه بحق الاختلاف والتعبير، تعني هذه النقطة استبعاداً لمنطق العزل والنفي ورفض الاخر بسبب الاختلاف في الموقف أو الجنس أو العرق[١]. فالدولة المدنية هي التي تقوم على العدل والمساواة بلا تمييز، وتتيح حق الاختلاف وحرية التفكير والتعبير، وتشيع بين مواطنيها مناخاً من ثقافة السلام والتسامح، وتدعم الحوار الاجتماعي بين مكوناتها، وينتفي في الدولة المدنية طابع الاستبداد والدكتاتورية ولا يختلط الديني بالسياسي، ويقوم النظام السياسي فيها على الفصل بين السلطات، فهذه الدولة التي ننشدها هي التي لا يمكن ان يقع أي شكل من أشكال التمييز بين مواطنيها على أساس ديني أو عرقي أو طائفي أو قبلي أو مالي، فالجميع أمام دستور الدولة المدنية وقوانينها سواء، لا فضل لأحد إلا بما أنجزه لصالح تقدم الدولة ومواطنيها.[٢] فالدولة المدنية هي التي تحمي التعددية المجتمعية، والاختلاف في المذاهب والاديان وتمأسس هذه الحماية في دستور الدولة.

III. أ. ٤. سيادة القانون والسيطرة الامنية للدولة

لا يمكن السيطرة على خطاب الكراهية وتأسيس بناء سلام مستدام في بيئة غير مستقرة أمنياً ويحتكم فيها المجتمع لغير القانون، فالبيئة المستقرة أمنياً واجتماعياً وسياسياً تعد البيئة المناسبة لإطلاق مبادرات الحوار مع الاخر المختلف وصولاً الى بناء سلام ايجابي كي ينعم المجتمع العراقي بنعمة الامن والسلام التي أفتقدها منذ أن وطئت اقدام المحتل الامريكي أرض العراق، وضمان التنمية البشرية المستدامة التي أساسها الأمن والرفاهية، وهذا لا يمكن تحقيقه في ظل غياب لسيادة القانون في المجتمع العراقي، فنحن بحاجة ماسة الى فرض هيبة القانون واحترام سيادته على كل

(١) خالد غزال، من الدين الى الطائفة: في ضرورة الدولة المدنية، (بيروت: دار الساقي، ٢٠١٥)، ص٢١١-٢١٢.

(٢) جابر عصفور، التنوير والدولة المدنية، (بيروت: منشورات ضفاف، ٢٠١٤)، ص٣٤٩، ٣٦٨.

مفاصل الدولة، من خلال السيطرة على السلاح المفلت الذي يعد عاملاً مهدداً للسلام في عراق ال. فمن أولويات أنشطة التعافي بعد النزاعات العنيفة، نظراً لتنوع وتعدد أنشطة وبرامج التعافي، فثمة أهمية لبناء أولويات لها، وعادة ما تتفق أغلب الدراسات على ثلاثة أولويات أساسية عند التعافي أولها: الاستجابة الفورية والطارئة لتوافر الأمن، والمساعدات الإنسانية، ونشر قوات لحفظ السلام، وثانيهما: بناء القدرات المؤسسية والخدماتية سواء الأمنية والسياسية والاجتماعية، ثالثهما: رعاية الاستدامة وهي المرحلة النهائية لبلوغ التعافي يجعل الدولة قادرة على أداء وظائفها دون الحاجة إلى شركاء خارجين. ويشكل إصلاح القطاع الأمني أحد العناصر الرئيسة في تعافي الدول بعد النزاع، فمن دونه يصعب توافر بيئة مستقرة لباقي العناصر الأخرى، ويتمثل إصلاح القطاع الامني في جنوب افريقيا بعد انتهاء حكم النظام العنصري (الابارتهيد)[١] نموذجاً يقتدى به في تطبيق برنامج التعافي وإعادة بناء الدولة، ففي عام ١٩٩٤ بدأت حكومة منتخبة بطريقة ديموقراطية واحدة من أكبر عمليات إعادة التعافي عبر ثلاثة إتجاهات الأول: الترشيد الأمني لضمان الإدارة الفعالة على المستوى الوطني كما منصوص عليه في الدستور. الإتجاه الثاني: هو دمج مختلف وكالات الشرطة في خدمة واحدة للشرطة الوطنية. والإتجاه الثالث: التحول الأمني إلى خدمة مهنية فعالة.[٢]

III.ب. المطلب الثاني
الاستراتيجيات الاجتماعية والاقتصادية

III. ب. ١. العمل على تحقيق التماسك المجتمعي

لتحقيق الاعتدال في المجتمع العراقي يجب أن تحدد استراتيجيات التماسك المجتمعي اشكاليات الانقسام في المجتمع العراقي القائم على أسس هوياتية مختلفة، ومن ثم القيام برسم سياسات عامة تتضمن آليات وتعليمات وتحدد المؤسسات التي تنفذها، والتي ستعمل على الحد من انحدار المجتمع الى العنف الذي يعرض السلام المجتمعي العراقي الى الخطر، فإدارة التنوع المجتمعي المنقسم قومياً ودينياً ومذهبياً بطريقة تخلق امكانيات التعايش السلمي تعد تحدياً كبيراً في المجتمع العراقي، لأن ذلك يستدعي القيام بمكافحة التمييز العنصري والديني والمذهبي وغيره من أشكال التمييز، هذه الاستراتيجية تتطلب الكثير من الآليات للإندماج الاجتماعي للأقليات وبقية المكونات الاجتماعية في المجتمع السياسي الذي يقوم على احترام الاختلاف

---

(١) هو نظام الفصل العنصري الذي حكمت من خلاله الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا من عام ١٩٤٨ وحتى تم إلغاء النظام بين الأعوام ١٩٩٠ - ١٩٩٣ وأعقب ذلك انتخابات ديموقراطية عام ١٩٩٤.نقلا عن :

Graham Brown, and other, A Typology of Post-Conflict Environments: An Overview, Centre for Research on Inequality, Human Security and Ethnicity, Crise working paper No. 53, December 2008, p.14.

(٢) زيد رافع سلطان، مصدر سبق ذكره، ص٥٤-٥٥.

والاعتراف الكامل بحقوق الاخر المختلف. ويجب أن تتضمن هذه الاستراتيجية اتخاذ قرارات بمحاربة الفقر وتقليل معدلاته، ومعالجة حالات الاستبعاد الاجتماعي وأثاره، فضلاً عن العمل على تعزيز الاندماج والتضامن الاجتماعي والشعور بالانتماء الى العراق كهوية جامعة، وعابرة للهويات الفرعية.(١) لذلك تسعى استراتيجية التماسك المجتمعي الى خلق فرص متساوية لكل أفراد المجتمع العراقي بغض النظر عن انتماءهم القومي أو الديني أو المذهبي، فهم عراقيون قبل كل شيء، لتحقيق التكامل والانسجام في كيان الدولة العراقية، عبر تحقيق المطالب المادية والمعنوية وتقديم الخدمات العامة وحل المشاكل التي يعاني منها المجتمع العراقي، كل ما سبق إن طبق سيعمل على تعطيل كل فرص التشظي والانقسام المجتمعي وسيزيد من قدرات وفرص الحكومات العراقية في بناء سلام عراقي مستدام.

III. ب. ٢. بناء ثقافة السلام

إن بناء ثقافة السلام توصل الى حالة من التعايش والشراكة الوطنية التي تبنى على أساس الحرية والعدالة والديمقراطية والتسامح مع الآخر المختلف، وهي ثقافة ترفض العنف وتحاربه، وتسعى الى الوصول الى تدعيم مقومات الوقاية من الصراعات قبل تحولها الى الصراع، والعمل على احتواء كل مسبباته وحلها عن طريق الحوار والتضامن بين مكونات المجتمع. فالهدف الذي تنشده ثقافة السلام هو التعايش السلمي وبناء سلام مستدام ينعم فيه المواطنون بجو من التسامح واللاعنف، إن خلق وبناء هذه الثقافة يوكل الى الادارة السياسية التي تدير التنوع المجتمعي، وتمتلك القدرات المادية والمعنوية في سبيل ذلك الهدف عن طريق التنشئة الاجتماعية السياسية.(٢) وهناك عوامل ايجابية تساعد على بناء أواصر اجتماعية قوية وترشيد مسارها بإتجاه نشر ثقافة السلام في المجتمع، وهناك عوامل أخرى من داخل المجتمع أو خارجه تؤدي دوراً سلبياً في الإضرار في السلم المجتمعي وإثارة الفتن والخلافات والنزاعات المدمرة، لذلك المجتمعات الساعية لتعزيز السلم إلى اليقظة والوعي، فالكل متسالم ومتصالح والكل يعمل لهدف واحد وهو مصلحة الوطن.(٣)

إن اشاعة ونشر ثقافة السلام تعد هي أنسب البدائل التي نراها ممكنة التحقق لبناء السلام في المجتمع العراقي بعد سنوات طوال من النزاعات والصراعات بين المكونات المجتمعية، فثقافة التعايش السلمي على أسس المشتركات الانسانية والوطنية والمصالح المشتركة هي الهدف الذي ينشده المواطن العراقي، والتي تعمل

---

(١) فهيل جبار جلبي، بناء السلام والتماسك الاجتماعي في محافظة نينوى، (دهوك: مركز دراسات السلام وحل النزاعات في جامعة دهوك، ٢٠١٧)، ص٣٣-٣٤.

(٢) محمد يوسف احمد السنوسي، تطوير الدور التربوي للادارة الاهلية في بناء المجتمع ونشر ثقافة السلام في دار فور، دراسات افريقية، ص١٤.

(٣) محمد محفوظ، الأهل والدولة: بيان من أجل السلم المجتمعي، ط١، (بيروت: منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث، ١٩٩٨)، ص٥١-٥٣.

على استبدال تقنيات التدافع وادوات الصراع من عنفية وصلبة وقمعية، الى أساليب الحوار والمرونة والتسامح-اساليب سلمية، تقوم على الحجة والبرهان، وتؤسس لسلام مستدام ينعم فيه الكل بالأمن والأمآن.

III. ب. ٣. دور التعليم في نبذ خطاب الكراهية

يعد التعليم أحد أدوات نبذ خطاب الكراهية، وأحد أدوات تنشئة المجتمع على قبول الاخر المختلف، حيث تتعلق ببناء العقول كي تكون مستعدة لتقبل الآخر المختلف، وتتركز في العمل ضمن المقررات الدولية لبناء السلام ويطلب بذل الجهود على عدة مستويات ويتطلب التفكير في كيفية بناء العقول والأفكار وتطبيق ما تعنيه هذه المفردة على أرض الواقع. فالأسس التي يتم تبني نشر المفاهيم والافكار المعتدلة التي تساهم في بناء السلام يتطلب العمل على:(١)

١- كيفية نشر وترسيخ التعايش السلمي بين مكونات المجتمع، الذي ينبع من نبذ خطاب الكراهية والعنف واللجوء الى الحوار في حل المشكلات.

٢- تبني مفهوم الاستماع وقبول الآخر المختلف، بالطريقة التي يمكننا العمل على ضوئها في تحقيق السلام ضمن مراحله المختلفة في مناطق شهدت نزاعات وتباينات سياسية ومقاطعات ورفض للعمل مع الآخر.

وتعد المدرسة والجامعة من خلال ما توفره من مربين ثقات يغرسون القيم في نفوس الطلبة، قبل أن يلقنونهم نصوص الكتب، فالبيئة التعليمية تشجع على الحوار وقبول التنوع الثقافي والاثني والعرقي، وتؤكد على السلم المجتمعي والتكامل الانساني، أضافة على ذلك تقع على المعلم مسؤولية مكافحة التطرف بصورة وقائية من خلال: "تعزيز مهارات التفكير الناقد، حيث لوحظ أن التدريب على التفكير المنطقي، وحل المشكلات ومهارات التفكير الناقد تعد عناصر حيوية في مكافحة التطرف، وأن تمكين الطلاب من التفكير الناقد يبصرهم كيف يواجهون الأفكار ويتحدونها، ويمتلكون أفكاراً عقلانية، وينخرطون في نقاشات بناءةً وذات مغزى". ومن جهة ثانية ونظراً الى اتساع الهوة بين الأفراد وزيادة العزلة، إضافة إلى تمدد رقعة العنف بكل أشكاله والتطرف والكراهية في مناطق عدة من العراق، فقد ترتب على المدارس والجامعات مهمات جديدة، إضافة إلى مهمتها الأساسية في تعليم الطالب العلوم والمعارف، واكسابهم المهارات، أول هذه المهمات عنايتها بالتربية على حب السلام، وتكوين اتجاهات ايجابية عند الطلاب نحو الآخر المختلف، لينشأ جيل متفائل، يحب الحياة، ويحب الآخر، ويحب التعايش السلمي، وثاني هذه المهمات التوظيف الايجابي لوسائل التواصل الاجتماعي بحيث تصبح منصة للقاءات الاجتماعية، والندوات المعرفية، والمعارض الترفيهية وغير ذلك.(٢)

---

(١) خضر دوملي، كتابات في بناء السلام والتعايش، (دهوك: مطبعة خاني، ٢٠١٤)، ص٩٢.

(٢) بدر الحسين، التعايش من اجل السلام، (الرياض: مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، ١٤٣٩)، ص٨٦-٨٨.

وما من شك في أن التربية أقوى وسيلة وأهم استراتيجية تشهرها المجتمعات في وجه خطاب الكراهية والتطرف، هنا يجب على التربية أن تركز على مفهوم المواطنة وغرسه في نفوس الطلبة، وهي من المفاهيم الحيوية المستخدمة لمنع التطرف العنيف، ويجب التركيز على تعلم الطلاب التعاطف والمسؤولية تجاه الافراد الاخرين الذين لا يعرفونهم، ويمكن ألا يعرفونهم أبداً، ويشكل اعداد العقول الشابة لإحترام البشرية في تنوعها ووحدتها أحد أهم الاهداف الاساسية في التعليم الجيد بهدف منع العنف والتطرف.[١]

III. ب. ٤. قبول الآخر المختلف ونبذ خطاب الكراهية

ضمن سياق الثقافات السائدة في العراق هي ثقافة الكراهية والعنف وعدم قبول الآخر المختلف، وهي ثقافة مؤثرة سلبياً على التعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي، فإذا نظرنا إلى ثقافة العنف بوصفها ثقافة فرعية، فإننا نعد هذا النوع من الثقافات، ثقافة مضادة للتعايش معاً، أي أنها تهدد أمن الدولة والمجتمع في الصميم، فهذه الثقافة تقوم على نظام معياري يتضمن معايير متصارعة مع القيم السائدة في المجتمع العراقي.[٢] وإن مما يميز المجتمع العراقي هو تعدد مكوناتهِ ولكن هذهِ المكونات تفتقد إلى الثقافة الوطنية الجامعة والمعتمدة على الوفاق في العمل، وعندما يحصل مثل هكذا اجماع تقوم الدولة بواجباتها، الا أن العراق ومنذ تأسيسه لم تكن لدى الانظمة السياسية التي تعاقبت عليه القدرة على ادارة هذا الاختلاف والتحكم في الصراعات القائمة بين اطرافهِ وما نتج عنها من صراعات سياسية ناتجة عنها، ما وقف عائقاً أم مجتمع سياسي أوسع من التماثل الاجتماعي، ان تنوع الثقافات في العراق وتجذر ثقافة الخضوع التي بنت عليها النظم السياسية شمولية نظمها قبل ٢٠٠٣ لعبت دوراً مؤثراً في حالة عدم الاستقرار السياسي بعد التغير، حيث ان هذه التعددية لم تجر على مبدأ احترام حقوق الانسان وحق المشاركة للجميع، وفق مبدأ ادارة التنوع السلمي، ما حول الدولة نتيجة الثقافة الوطنية الشاملة والجامعة لمختلف شرائح المجتمع العراقي إلى أداة لفرض صيغة التوافق القسري، وهذا سيزيد من حالات التوتر والقلق[٣]. وللوصول الى الاعتدال المفضي لبناء سلام مستدام في العراق يجب مغادرة الثقافة الطائفية التي تستند اليها العملية السياسية العراقية عن طريق الدخول في تحالفات سياسية عابرة للطائفية، وخاصة اننا مقبلين لخوض انتخابات مجالس المحافظات، والتي ربما تثمر حكومات محلية تتبنى سياسات السلام بين مكونات المجتمع، تعبر عن نظرتها وبرنامجها الحكومي، هذه التحالفات لن تؤدي

---

(١) المصدر نفسه، ص٩٨.

(٢) آراس قادر محي الدين، "العنف السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣"، (ماجستير، جامعة السليمانية، ٢٠١١)، ص٧٦-٧٩.

(٣) غسان سلامة، قوة الدولة وضعفها: بحث في الثقافة السياسية العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص٢١٩.

الى استقرار سياسي وامني واقتصادي من غير توقف التدخلات الخارجية في الشأن العراقي وانتهاك السيادة العراقية. ويجب نشر ثقافة سياسية (مدنية)، عن طريق نشر ثقافة حب الوطن والولاء له، وليس الولاء لمذهب، أو طائفة، أو قومية. ثقافة التعايش سوية ضد ثقافة الانقسام، ثقافة السلم محل ثقافة العنف، وهذا يتحقق من خلال حث النخب السياسية على زيادة الوعي السياسي والعمل على نشر روح الوحدة الوطنية في أوساط المجتمعات المتنوعة اثنياً ومذهبياً.(١)

III. ب. ٥. التوزيع العادل للثروات:

تشكل العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات ركناً أساسياً من أركان بناء السلام، فلا يمكن أن يتحقق التعايش في مجتمع ما، أذا كانت الاقلية المتنفذة في السياسة والاقتصاد والمجتمع المحلي تحتكر كل شيء، وغالبيته تفتقر إلى كل شيء، ففي هذه الامور سيكون الصراع الاجتماعي الخامد تحت رماد قهر إرهاب السلطة.(٢)

ويعمل الفقر واللامساواة في تعزيز القلق والكره، والعنف بشكل خاص، وهذا يستدعي إعمال استراتيجية التوزيع العادل لترسيخ الاعتدال، واضافة الى اللامساواة الظاهرة هناك الابعاد النفسية للفقر والشعور بعدم المساواة التي تولد شعوراً بالاغتراب السياسي والاجتماعي، يتأصل في المكونات التي تحس بالظلم الاجتماعي والسياسي، وهذا سيغذي العنف والارهاب.(٣)

III.ب. ٦. اعادة اعمار المناطق المحررة

من الملفات المهملة حكومياً والتي تحتاج الى التفاتة حكومية هو ملف تعويضات المناطق المتضررة من العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش الارهابي، ونؤكد من خلال هذه الالية اقتراحنا أن تبدي الدولة العراقية اهتماماً كبيراً يتناسب مع حجم معاناة المواطنين وتحملهم فترات النزوح الطويلة من غير مساعدة جدية من المسؤولين العراقيين، وتقدر الاحصائيات الرسمية لوزارة التخطيط العراقية أن حجم الدمار والخسائر بلغت حوالي (ستة واربعون مليار دولار)، مع تدمير (١٤٧) الف منزل بمحتوياته، ورصدت الحكومة العراقية ثمان وثمانون مليار دولار كتكلفة لسياسات اعادة اعمار المناطق المحررة ، لكن هذا بقي حبراً على ورق ولم تطبق الى الان.(٤)

---

(١) للاستزادة عن الثقافة السياسية المشاركة ينظر: صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده، (الموصل: مطابع جامعة الموصل، ١٩٨٦)، ص٩٧-٩٨.

(٢) ناريمان عامر واخرون، عوامل السلم الاهلي والنزاع في سوريا، (سوريا: مركز المجتمع المدني والديموقراطي في سوريا، ٢٠١٣)، ص١٠.

(٣) أمارتيا سن، السلام والمجتمع الديمقراطي، ترجمة: روز شوملي مصلح، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦)، ص٨٩.

(٤) خالد نجم ندا جبر، "بناء السلام والتعددية المجتمعية في العراق بعد عام ٢٠١٤: دراسة حالة"، (ماجستير، جامعة تكريت، ٢٠٢٠)، ص١٣٤.

الخاتمة

إنّ تحقيق الاعتدال لبناء سلام مستدام في المجتمع الفسيفسائي العراقي هو جهد تواجهه مشاكل متشعبة ومتعددة ومعقدة، وينطوي على توافر استراتيجيات ورسم سياسات عامة تسعى إلى سد كل مداخل العنف المجتمعي وحل النزاعات بين فئات المجتمع المتعددة بطرق سلمية عن طريق الحوار والتسامح وقبول الاخر المختلف، ويجب العمل على تهيئة بيئة اجتماعية تتقبل ثقافة السلام وتتعايش مع المختلف دينياً أو مذهبياً أو قومياً، وهذا العمل يحتاج الى مؤسسات سياسية تتعاون مع منظمات المجتمع المدني وتنفتح على مكونات المجتمع كلها بدون استثناء، مهما كبرت أو صغرت تلك المكونات، لتعزز السلام في مجتمع عانى من التطرف ونتائجه الحادة لفترات طويلة، والسعي لبناء مستقبل أفضل للأجيال الحاضرة والمقبلة، كما أن البحث طرح في ثناياه أفكاراً من الممكن أن تؤسس لسلام دائم في المجتمع العراقي، إذ يمكن من خلالها إحداث تغييرات في مسارات النزاعات الداخلية وتحويلها إلى تعايش وسلام مستدام.

قائمة المراجع

أولاً: الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.

ثانياً: الكتب:

١- اسراء علاء الدين نوري، *النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣: الازمات السياسية والاجتماعية، في النظام السياسي العراقي: الواقع، الاصلاح، والمستقبل*، نشر في المؤتمر العلمي السنوي الرابع لـ (سكول) العلوم السياسية، جامعة السليمانية، السليمانية، ١٠-١١/نيسان/٢٠١٣.

٢- بدر الحسين، *التعايش من اجل السلام*، الرياض: مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، ١٤٣٩هـ.

٣- جابر عصفور، *التنوير والدولة المدنية*، بيروت: منشورات ضفاف، ٢٠١٤.

٤- خالد غزال، *من الدين الى الطائفة: في ضرورة الدولة المدنية*، ط١، بيروت: دار الساقي، ٢٠١٥.

٥- خضر دوملي، *كتابات في بناء السلام والتعايش*، دهوك: مطبعة خاني، ٢٠١٤.

٦- سعد سلوم، *العنف ضد الاقليات في العراق: العوامل والمؤشرات، الفاعلون الاساسيون، بناء القدرات ونظام الانذار المبكر*، بغداد: مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية، بلا تاريخ.

٧- عامر هاشم عواد، *الواقع السياسي وتداعياته على التخطيط الاستراتيجي للدولة العراقية، في استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي*، نشر في المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، ٢٠١١.

٨- غسان سلامة، *قوة الدولة وضعفها: بحث في الثقافة السياسية العربية*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢.
٩- فهيل جبار جلبي، *بناء السلام والتماسك الاجتماعي في محافظة نينوى*، دهوك: مركز دراسات السلام وحل النزاعات في جامعة دهوك، ٢٠١٧.
١٠- ليث عبد الحسن الزبيدي، *الفيدرالية والنظام الفدرالي في العراق*، بغداد: مكتب الغفران للطباعة، ٢٠١٥.
١١- محمد محفوظ، *الأهل والدولة: بيان من أجل السلم المجتمعي*، ط١، بيروت: منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث، ١٩٩٨.
١٢- ميثاق مناحي العيساوي، *دور الاعتدال في الاستقرار السياسي: المشروع الحضاري الاسلامي الماليزي انموذجاً، في الاعتدال السياسي*، نشر في المؤتمر الوطني حول الاعتدال في الدين والسياسة، جامعة كربلاء، اذار ٢٠١٧.
١٣- ناريمان عامر واخرون، *عوامل السلم الاهلي والنزاع في سوريا*، سوريا، مركز المجتمع المدني والديموقراطي في سوريا، ٢٠١٣.

ثالثاً: المجلات:

١- خيري عبدالرزاق جاسم، "اشكالية الهوية الوطنية في العراق وسبل ترسيخها"، مجلة حمورابي، العدد ٣٠ (٢٠١٩): ص١٦٩-٢٠٢.
٢- احمد يوسف احمد السنوسي، "تطوير الدور التربوي للإدارة الاهلية في بناء المجتمع ونشر ثقافة السلام في دار فور"، دراسات افريقية، ص١٤-٣١.
٣- عبدالاله بلقزيز، "المشروع الممتنع: التفتيت في الغزوة الكونيالية للعراق، مجلة المستقبل العربي"، السنة السادسة والعشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٩١ (٢٠٠٣)، ص٥٤-٦٧.

رابعاً: الرسائل والاطاريح:

١- آراس قادر محي الدين، "العنف السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣"، ماجستير، جامعة السليمانية، ٢٠١١.
٢- ايلاف حسن جعفر، "السياسات التعليمية والتنشئة السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، ماجستير، جامعة النهرين، ٢٠١٦.
٣- خالد نجم ندا جبر، "بناء السلام والتعددية المجتمعية في العراق بعد عام ٢٠١٤: دراسة حالة"، ماجستير، جامعة تكريت، ٢٠٢٠.
٤- رفاه عبدالعظيم عبد حسن، "السياسات العامة للأمن الوطني في مكافحة الإرهاب في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، ماجستير، جامعة النهرين، ٢٠١٧.
٥- زيد رافع سلطان، "بناء السلام في المجتمعات المتعددة: دراسة تحليلية لنماذج مختارة"، ماجستير، جامعة النهرين، ٢٠١٩.